

لماذا تقدمت اليابان

وأخفقت تركيا ؟

الفروق الجوهرية بين عملية التنمية الحضارية

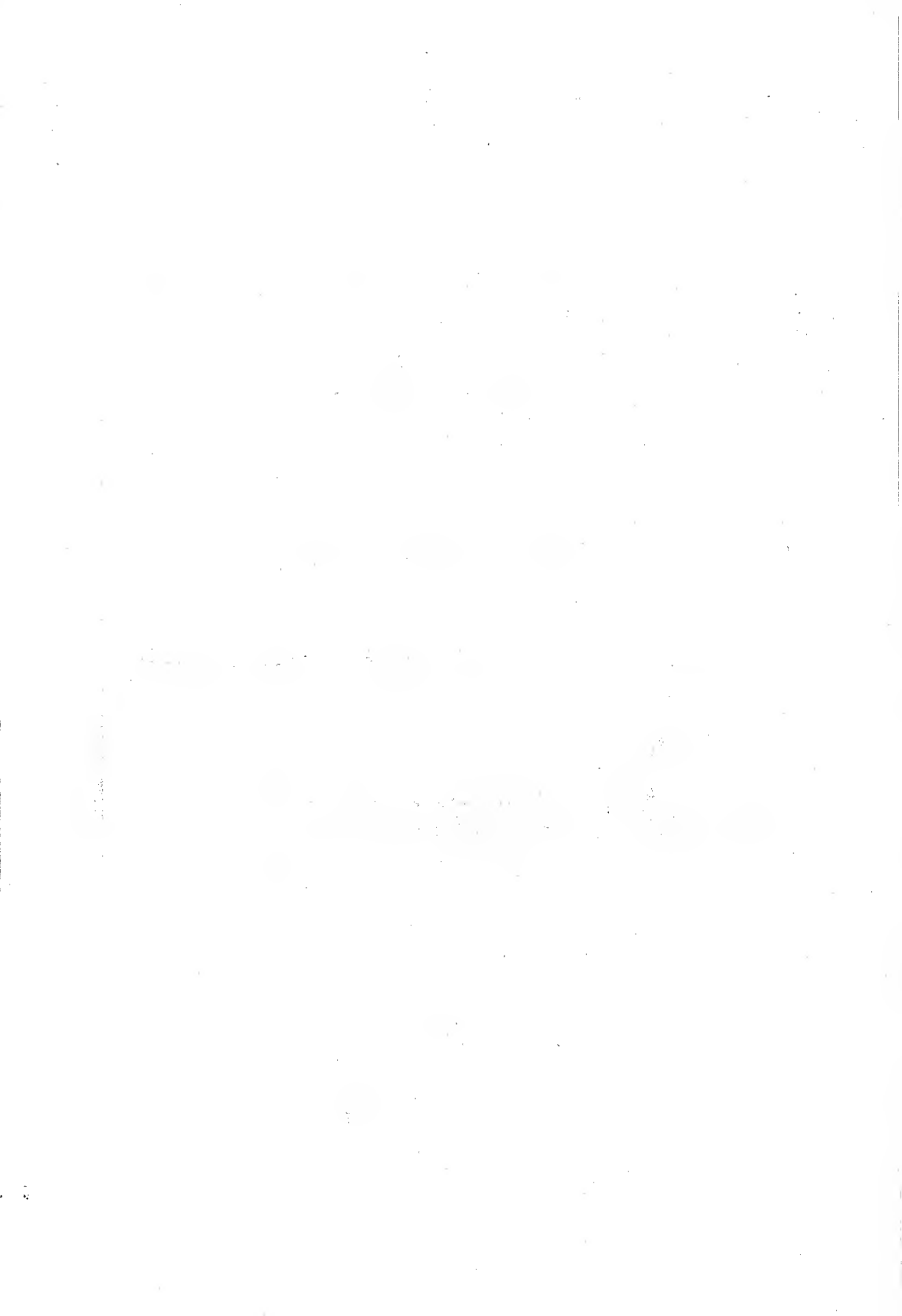
و

إجراءات التحديث التغريبية

الأستاذ : صالح صالح

أستاذ بجامعة فرحات عباس بسطيف - الجزائر -

1420 - 1999



بغية تعميق الفهم وإبراز الفروق الجوهرية بين عملية التنمية الحضارية وإجراءات التحديث التغريبية أردنا أن ننتقل من التحليل النظري إلى الميدان الواقعي من خلال التعرض للتجربة التطبيقية للنموذج الياباني والنموذج التركي.

فاليابان وتركيا، كل منهما ينتمي إلى منطقة حضارية كبرى لها خصوصياتها وثقافتها المتميزة، فالأولى تنتمي إلى حضارات الشرق الآسيوي، والثانية تنتمي إلى الحضارة الإسلامية، وكلتا الدولتين لم تخضع للاستعمار الغربي المباشر خلال القرون: السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وكان المستوى الاقتصادي لكليهما متقاربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. رغم وجود خصوصيات متعلقة بظروف وأوضاع وكمييات التطور بكل دولة.

فالسؤال الهام الذي بواسطته نؤكد على الأبعاد الجوهرية لعملية التنمية من خلال هذين النموذجين هو: لماذا تطورت اليابان وأصبحت ضمن قائمة الدول الصناعية المتقدمة، في حين مازالت تركيا تعيش أوضاع التخلف والتبعية؟

النموذج الياباني

إن النموذج التنموي الياباني ليس معجزة ولا يصح وصفه بذلك لأن المعجزة تعبر عادة عن شيء خارق لقوانين الطبيعة ونواميس الحياة وبالتالي تستحيل عملية تكرارها، وما حدث في اليابان هو عملية تغيير تنموي حقق الأهداف المجتمعية التي حددت بصورة علمية وموضوعية وبالتالي فمن حيث الأصل يمكن الاستفادة من عوامل نجاح هذه التجربة الفريدة في بلدان شرق آسيا التي برهنت وأثبتت بأن التقدم ليس مرتبطا بالخصائص الحضارية الغربية، وأكدت بأن مراعاة سنن الحياة أثناء عمليات التغيير المجتمعي الشامل الذي يؤكد على الخصوصية الحضارية والثقافية وينبني عليها كفيل بوصول المجتمع إلى مستويات معتبرة من التقدم الحضاري، وستعرض لبعض الخصائص التي ميزت مسيرة التطور الياباني ضمن النقاط التالية:

أولاً: طبيعة العلاقات الخارجية قبل وأثناء مرحلة التطور:

1. طبيعة العلاقات الخارجية قبل مرحلة التطور:

لقد كانت اليابان خلال معظم مراحل تاريخها من أكثر دول العالم عزلة في البداية: "عزلة جغرافية ولكنها ارتبطت فيما بعد بتخطيط قام به الإنسان نفسه... فظل اليابانيون أكثر من مائتي عام تقريباً من ثلاثينيات القرن السابع عشر إلى خمسينيات القرن التاسع عشر منعزلين تماماً عن أي اتصال بالعالم الخارجي"¹

هذه الحقيقة الهامة تبين طبيعة العلاقات الخارجية اليابانية التي لم تكن احتكاكية تصادية أو تفاعلية مع الحضارات التي كانت تلعب دوراً متنامياً في هذه الفترة وخاصة مع الدول الغربية مما جعل المجتمع الياباني لا يتأثر بالانعكاسات السلبية الخطيرة لحركة الاستعمار الواسعة النطاق التي تعرضت لها الكثير من الدول وخاصة دول أمريكا، فعلاقتها كانت محدودة وضمن المجال الحضاري الشرق آسيوي.

¹ أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة 1989/136 - ص 47.

إن هذه العزلة خلال هذه المرحلة قد ساعدت اليابان على تحقيق نمو اعتيادي يعتمد على الإمكانيات المحلية ومكنت اليابانيين: "من التقدم بطريقتهم الخاصة والاعتماد على أنفسهم بصورة فاقت جميع شعوب العالم الأخرى"¹. وساهمت في زيادة عوامل التقارب والتجانس والانسجام، وتنمية أسباب الاستقرار الداخلي.

2. طبيعة العلاقات الخارجية أثناء مرحلة التطور الحاسمة:

بدأت العلاقات الخارجية اليابانية تنطبع بنوع من الانفتاح التدريجي المتحفظ المدروس منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، الذي ضمن لليابان الاستفادة من المنجزات المادية للحضارة الغربية واستيعابها وتجاوزها، وفي نفس الوقت مكنها من حماية التطور المتكامل الاقتصادي والاجتماعي... ولا غرابة إذا وجنا بعض أسواقها ظلت غير مفتوحة أمام الاقتصادات الأجنبية إلا بشكل جزئي ومحدود وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يؤكد متأسفاً وناصحاً بأنه "ينبغي على اليابانيين أن يفتحوا علينا بدورهم، ليس أسواقهم فقط بل أنفسهم أيضاً، ينبغي أن يتعلموا ألا يخشوا "العدوى الغربية" وعليهم أن يعرفوا بأن التجانس الثقافي والعرقي، والذي كان من أعظم مصادر قوتهم، قد يشكل عقبة أمام جهودهم ليصبحوا جزءاً لا يتجزأ من تحالف عالمي للحرية..."²، ونحن نشهد اليوم حرباً اقتصادية كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اليابان³. بسبب طبيعة هذا التحفظ في فتح اقتصاد هذه الأخيرة بصورة تؤكد الازدواجية على مستوى الدول المتقدمة بين البرامج والسياسات التي تدعو إليها وتحاول تعميمها وفرضها على المستوى العالمي وبين الممارسات الواقعية في إدارة اقتصاداتها ومعالجة أزماتها.

¹ المصدر السابق، ص — 48.

² ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط2، 1989، ص — 252.

³ وصل الأمر إلى درجة هدد فيها الرئيس الأمريكي الحالي بيل كلينتون في قمة البلدان الصناعية السبع للتعقيد في هالي فاكس لكندا في جوان 1995 بفرض عقوبات اقتصادية على اليابان.

ثانياً: طبيعة التعامل مع الخصوصية الحضارية الثقافية:

إن طريقة التعامل مع الخصوصية الحضارية تحدد اتجاهات عملية التغيير، فهناك فرق بين عملية التغيير التي تنطلق من ضرورة الحفاظ عليها بما يضمن استقلالها وتميزها وتواليها وتواصلها، وبين عملية التغيير التي تنطلق من ضرورة تجاوزها والقطيعة معها وصولاً إلى وضعية التفاعل التكاملي الاندماجي مع الخصوصية الحضارية الغربية باعتبارها تمثل معظم الدول التي حققت تقدماً كبيراً.

لقد كان النموذج الياباني يركز على التوفيق بين الهوية الثقافية المتميزة وبين احتياجات التطور ومتطلبات التحديث، فوظفت الإمكانيات المعنوية والثقافية في رفع فعالية الإنجاز وزيادة وتيرة الاستيعاب لمنجزات العصر، إذن فهذه القدرة التوفيقية بين "التراث الوطني وحاجات النمو الصناعي الحديث... ومحاولة استلهاً هذا التراث في مجال الإدارة الاقتصادية الصناعية بوجه خاص"¹. هي التي مكنت اليابان من أن تحتل مركزاً: "فريداً في العالم حتى يومنا هذا بوصفها من أكبر الدول الصناعية المعاصرة التي لا تنتمي جذورها الثقافية إلى الغرب"².

ثالثاً: التركيب الديني ودوره التفاعلي في الداخل ومع المحيط الحضاري الغربي:

انتشرت علي امتداد التاريخ الياباني مجموعة من الديانات الرئيسية التي كونت الاتجاهات العقائدية والأخلاقية التي ميزت المجتمع الياباني، وانبثقت عنها وتفرعت منها عشرات الديانات المعترف بها رسمياً، وسوف نشير لها باختصار فيما يلي:

1. الديانة الكونفوشية:

وتتمثل في مجموعة من التعاليم والطقوس التي تعود إلى الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" الذي عاش خلال الفترة 551 — 479 قبل الميلاد ودخلت إلى اليابان اعتباراً من القرن السادس الميلادي ومازالت

¹ محمد عبد الشفيق عيسى، مسارات غامضة ومصادر غير مؤكدة، بحث في الخيار الشرق أوسطي وبدائله، مجلة المستقبل العربي، 1995/4، ص —

5.

² أدوين رايشاور، مرجع سابق، ص — 48.

تأثيراتها في المجتمع الياباني ممثلة في "الاعتقاد بأساس الحكومة الأخلاقي، والتركيز على العلاقات المتداخلة بين الأفراد، والولاء للحكام والآباء، والإيمان بالتعليم والعمل الشاق... إننا نجد أن اليابانيين جميعا بصورة أو بأخرى كونفوشيون تقريبا"¹

2. الديانة البوذية:

وتتمثل في تعاليم وطقوس الأمير الهندي "بوذا" الذي كان معاصر للفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" وتناولت القضايا المتعلقة بالبعث وتناسخ الأرواح... ودخلت اليابان ابتداء من القرن التاسع، والواقع: "إن الحياة الثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية كلها كانت قد تسلمت إلى اليابان، وترسخت مع الأفكار البوذية على امتداد الفترة من القرن التاسع حتى القرن السادس عشر"²

3. ديانة الشنتو:

نشأت في اليابان وتعاليمها لا تهتم بما بعد الحياة، وتركز على العبادة الروحية للظواهر الطبيعية، وضرورة توحيد الإنسان الياباني وانسجامه مع ما حوله، ولذلك ارتبطت مع العقيدة البوذية وانتشرت معها جنبا إلى جنب للتكامل بينهما لأن البوذية تكمل قصور الشنتو في النظرة لما بعد الحياة، ورغم أن الحماس للبوذية يتناقص، فقد ظلت: "أصول ديانة الشنتو الوطنية تجذب مزيدا من الانتباه في اليابان لما ترتبط به من غرس الأساطير اليابانية وأفكار عباده الأسلاف الأباطرة، وبالتالي صارت هي الديانة الأكثر وطنية..."³

إضافة إلى هذه الديانات الرئيسية تنتشر ديانات وضعية جديدة، وكذا بعض الديانات السماوية كالمسيحية والإسلام رغم قلة إتباعهما.

ونخلص من هذا العرض الموجز للتركيب الديني في المجتمع الياباني إلى التأكيد على الخصائص التالية التي يتميز بها:

¹ نفس المصدر، ص — 307.

² أجوين رايشاور، مرجع سابق، ص — 309.

³ نفس المصدر السابق، ص — 311.

أ - الطابع الوضعي الوثني لهذه العقائد: فهي وضعية لكونها تعاليم لبعض الفلاسفة والمصلحين والحكماء، وهي وثنية من حيث طبيعة شعائرها التعبدية وطقوسها الروحية.

ب - الطابع الجزئي المحدود: فتلك التعاليم تتميز بالقصور الشديد في الإحاطة بالمقاصد العظمى للحياة الإنسانية، ومحدودية رؤيتها البشرية، وبالتالي لم تتعرض لكافة جوانب الحياة بالتوجيه والترشيد الأمر الذي جعل البعض يصف المجتمع الياباني بالمجتمع الذي أصلت فيه هذه العقائد الاتجاه العلماني في الحياة، وهذه مغالطة كبيرة لأن تلك الديانات ليس لديها التصور التوجيهي والتنظيمي لنواحي الحياة المتعددة فكانت تعاليم بسيطة لبعض الفلاسفة من واقع ظروفهم السائدة قبل الميلاد أحيانا بعدة قرون.

ومع هذا فإن المجتمع الياباني وصل إلى هذه المستويات من التطور في ظل الحفاظ على مقوماته الدينية حيث نجد: "في كل مكان معابد الشنتو، والمعابد البوذية وتتداخل المؤثرات الدينية في حياة معظم اليابانيين، من مهرجان، إلى مزارات، إلى الرفوف التي توضع عليها الآلهة، إلى الهياكل البوذية في المقر، إلى حفلات الزفاف على طريقة عقيدة الشنتو، إلى الجنائزات البوذية، وغيرها من الطقوس الدينية..."¹

إن نموذج التطور الياباني قام على أساس هذا التركيب العقائدي، ولذلك لم تكن مسيرة التطور مسيرة صراع مع المنظومة الدينية وتوجهاتها، بل كانت مسيرة حفاظ على المقومات الدينية ورعايتها وتوظيفها في الداخل ومراعاتها عند التعامل مع المحيط الحضاري الخارجي.

فعلى المستوى الداخلي استفادت اليابان من الجوانب الإيجابية لتركيبها الدينية وما أتاحتها من ممارسات وقيم نذكر منها:

- النظرة الأخلاقية الروحية للسلطة الحاكمة ودورها في تجسيد علاقة الثقة المتبادلة بين القيادة وقاعدتها والتي مكنت هذه الأخيرة من القدرة على التجنيد للجهود والتعنة للإمكانات لضمان استمرار عملية التطور المجتمعي.

- النظرة الولائية للأسرة ودورها في تحقيق التماسك الأسري.

- القيمة الكبرى للجماعة وأوليتها على الفرد الذي: "ليس له قيمة نذكر بالنسبة للجماعة..."

فإن اليابانيين تمكنوا من وضع مشاعرهم الفردية ضمن القيود المعقولة مع التركيز على أهمية التعاون

الجماعي... فالرابطة المشتركة في الحياة اليابانية هي الألفة والمودة بما تنطوي عليه من اهتمام ودعم للآخرين ومن مشاعر الانضباط وعدم الأنانية...¹

- قيمة العلم وتقديس العمل والانسجام مع الطبيعة.

كما تجنبت اليابان مخاطر الصراع الداخلي الذي ينتج عادة في فترات التحول والانتقال التي تقوم على القطيعة مع قيم المجتمع وعقائده من أجل تحقيق التحديث التغريبي الذي أثبتت مسيرة التنمية في البلدان النامية فشلة.

أما على المستوى الخارجي فإن التركيبة الدينية بخصائصها السابقة من جهة مكنت اليابان من اعتماد نموذج جاد يسمح بحفظ شخصيتها الحضارية والتفاعل الإيجابي مع الحضارة الغربية لاستيعاب منجزاتها المؤسساتية والمادية والعلمية وتطويرها وتطويرها، ومن جهة أخرى جنبت اليابان مخاطر الصراع مع الغرب لأن هذا الأخير لا يخشى من اليابان كمنافس إيديولوجي للحضارة الغربية بقدر ما يخشى من محاولات تقدمه المادي، وقد استفادت اليابان من موقعها الجيوستراتيجي الذي كان أقل أهمية للبلدان الغربية بالمقارنة مع الموقع التركي.

وأخيراً: دور الدولة في التجربة اليابانية:

قامت الدولة بدور حيوي إستراتيجي في عمليات التغيير النهضوية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... مستندة في ذلك على مكانتها السياسية النابعة من التركيب العقائدي المجتمعي، فكانت في خدمة المجتمع، ولم تكن الدولة ضد الأمة كما هو الحال في النموذج التركي والعربي. ففي الميدان الاقتصادي قامت الدولة بوظيفتها التدخلية من تحفيز ودعم وحماية للاقتصاد الوطني، فكان "للدولة عموماً دور فعال في عملية التصنيع، وقد بدأت الحكومات بقيادات ذات رؤية مستقبلية، دعمتها وزارات اقتصادية قوية، في بذل جهود خارقة"² ومازالت تقوم بهذه الوظيفة الثلاثية الأبعاد إلى اليوم (التحفيز والدعم والحماية).

¹ وليم ج. أوشن، النموذج الياباني في الإدارة، ترجمة حسن محمديس، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1405 هـ، ص. 21 وما بعدها

² داني ليزلر وفينود توملس، جلور لنجاح شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1994، ص - 6.

وفي الميدان الاجتماعي قامت بدورها في تنمية عوامل التماسك الاجتماعي والحفاظ على خصائص التميز المجتمعية، والتقليل من حدة التأثيرات التغريبية. وفي الميدان الثقافي ساهمت في الحفاظ على هويتها الثقافية بكافة أبعادها وخصائصها التي تبرز انتمائها الحضاري الشرقي في إطار التفاعل الإيجابي مع الثقافة الغربية. هذه باختصار شديد بعض الملامح المميزة للنموذج الياباني والتي من خلال استعراضها نجلى لنا الفارق الكبير بينها وبين الخصائص المميزة للتجارب التنموية الحديثة باستثناء دول شرق آسيا الحديثة التصنيع التي ثمنت التجربة اليابانية واستفادت منها واستغلت الوضع الدولي الذي كان سائدا في تحقيق مكاسب وطنية.

النموذج التركي

لقد مر على التجربة التركية أكثر من قرن منذ شرعت في الإصلاحات التي حاولت نقل التنظيمات الغربية، ومع ذلك فإن تركيا اليوم تشهد تطور الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحولت من دولة عظيمة فاعله على الساحة الدولية والإقليمية إلى كيان سياسي منفعل تابع. فلماذا تطورت اليابان بينما أخفقت تركيا في تحقيق هدف الاندماج بالحضارة الغربية والوصول إلى مستويات تطورها؟ هذا ما سوف أتناوله بإيجاز من خلال التعرض لبعض الخصائص التي ميزت مسيرة التحول في المجتمع التركي ضمن النقاط التالية:

أولاً: الموقع الجيوستراتيجي وطبيعة العلاقات الخارجية أثناء مرحلة التحول:

تحتل تركيا موقعاً جيوسراتيجياً هاماً بالمقارنة مع اليابان من وجهة نظر القوى الأوروبية المتنامية والمهيمنة عالمياً في القرن التاسع عشر وذلك نتيجة للامتداد التركي السياسي في معظم مناطق العالم الإسلامي كمرکز لدولة الخلافة الإسلامية، وكذلك من وجهة نظر الصراع الإيديولوجي بين الحضارتين، الإسلامية والغربية والذي كان على أشده وهو ما لم تشهد اليابان أثناء مرحلة تطورها.

1. المكانة الجيوستراتيجية وطبيعة العلاقات قبل مرحلة نقل التنظيمات الغربية:

لقد كانت تركيا تتمتع بمكانة جيوسراتيجية هامة باعتبارها مركز الخلافة الإسلامية لمدة تزيد على أربعة قرون وأصبحت تشكل العظمة العسكرية والسياسية. في القرون 15-17. على المستوى العالمي، وهذه المكانة " أذهلت أوروبا نفسها وأجبرتها على التسليم بأنها الدولة الأكثر نفوذاً في العالم"¹ وساعدت الدولة العثمانية على مواجهة السيطرة الاستعمارية الغربية وحماية معظم الدول الإسلامية من الاستعمار الغربي المبكر الذي اكتسح قارات كثيرة مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا... ولهذا كانت علاقاتها الخارجية مع هذه

¹ أورهان كولوغلو، أهمية الموروث التاريخي العربي - العثماني، ندوة العلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير، 1995، ص

القوى الأوروبية المتنامية تتميز بالصراع والتصادم الدائمين على رقعة جغرافية شاسعة تمثل المجال الحيوي للخلافة الإسلامية بما تحتويه من مضائق وطرق وممرات وبحار ومحيطات وخلجان...
 فهناك اختلاف أولي بين تركيا واليابان من حيث المكانة الإستراتيجية وطبيعة العلاقات مع الدول الغربية، ففي حين كانت لتركيا مكانة جيوسياسية هامة وانطبعت علاقاتها الخارجية مع القوى الغربية المتنامية بطابع الصراع فإن العكس يمكن أن يصدق على اليابان بحيث لم تكن تتمتع بمكانة جيوسياسية هامة وكانت في مرحلة عزلة عن التأثيرات الخارجية، وهذا الوضع يشكل فيما بعد تأثيرات سلبية على تركيا وإيجابيا على اليابان.

2. طبيعة العلاقات الخارجية أثناء مرحلة نقل التنظيمات:

امتدت هذه المرحلة من أواسط القرن التاسع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، بحيث أدركت الدولة العثمانية تنامي ضعفها عبر الزمن في حين يتزايد فيه وزن القوى الغربية المنافسة لها، مما دفعها إلى ضرورة إجراء تغييرات وإصلاحات استدرائية للحفاظ على مكانتها الدولية التي بدأت تضعف فلم يكف: "يقضي القرن الثامن عشر ويزغ فجر القرن التاسع عشر حتى كانت الإمبراطورية العثمانية التي ما فتئت تصدر لمقام القيادة في العالم الإسلامي، قد انتهت إلى الدرك الأسفل من الضعف والانحطاط"¹
 الأمر الذي انعكس في تزايد التأثيرات السلبية للعلاقات الخارجية ومساهمتها في تحديد وتوجيه مسار الإصلاحات عن طريق مجموعة كبيرة من التنظيمات الجديدة، وما رافقها من انفتاح شامل متسرع وغير مدروس ساهم في تعطيل النمو الاقتصادي والتطور التكاملي للاقتصاد الوطني فقد "أصبح واضحا بأن الحياة الاقتصادية لم تعد قادرة على مواجهة غزو المنتوجات الأوروبية... وكانت تجري لسوء الحظ اتفاقات مع الباب العالمي لم تكن في الأصل سوى هبات لتشجيع التجارة مع الغرب، لكنها أصبحت فيما بعد أدوات استغلال، وذلك عندما فقدت المجتمعات الشرقية سلطتها، وساعدت امتيازات السلطات الأوروبية (التجار، الصرافين، والصناعيين)² وقد أدخل العثمانيون المشرق نتيجة ذلك الانفتاح في: "شبكة

¹ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومتر البعلبكي، دار العلم للملايين، ط6، 1974، ص. 537.

² أورهان كولوغلو، مرجع سابق، ص - 36، 37.

عالمية لتبادل البضائع...¹. وقد أدت المنافسة غير المتوازنة إلى تحطيم القاعدة الاقتصادية الضرورية للنهوض الحضاري.

ثانياً: طبيعة التعامل مع الخصوصية الحضارية:

يمكن التمييز بين مرحلتين هامتين تميزان طبيعة التعامل مع الخصوصية الحضارية:

1. المرحلة الأولى:

وانطلقت خلالها محاولات الإصلاح منذ أوائل القرن التاسع عشر، والتي ركزت على نقل التنظيمات الغربية والمؤسسات التي تقوم عليها في إطار الحفاظ على استمرار الخلافة الإسلامية ودور تركيا المحوري في هذا الميدان، وتمت هذه العملية بصورة تدريجية واختلفت من فترة إلى أخرى حسباً لشخصية السلطان العثماني ووازعه الديني ودرجة الضغوط التي تمارسها الدول الغربية، وكان هناك شعوراً لدى بعض الخلفاء بخطور الاندماج السلبي في الحضارة الغربية، وأهمية مراعاة الواقع الثقافي الحضاري الإسلامي ويؤكد السلطان عبد الحميد هذا بقوله: "أن التطور لا يمكن أن يحدث تحت تأثير وضغوط خارجية، فلا بد أن يكون تطورا نابعا من صميم الواقع بشكل طبيعي وباتجاه صحيح... أن الإسلام لا يعادي التطور والرقي، ولكنه يرفض التطور المستند إلى مبادئ غريبة عنه فلا بد أن تكون مبادئ تطورنا من صميم واقعنا"². بينما كان بعضهم يعيش حالة الذهول الفكري والانبهار الحضاري الأمر الذي جعلهم يقدمون على نقل الكثير من التنظيمات والمؤسسات رغم أنه كان باستطاعة الدولة العثمانية التغيير والوصول إلى المستوى المطلوب عن طريق الاعتماد على إمكانياتها الذاتية وتطوير تنظيماتها الخاصة، دون الحاجة إلى الانطلاق في سلسلة من التغييرات التي انبثت على فكرة الشك في قدرة الموروث الحضاري الإسلامي على أحداث انبعثات جديد ومن ثم استسهال انطلاق عملية التغريب بحجة القضاء على أسباب الضعف وتقوية مكانة دولة الخلافة الإسلامية.

¹ عبد الجليل التميمي، أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني، ندوة العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص - 42.

² السلطان عبد الحميد، مذكرات السياسية، مؤسسة الرسالة، ط3، 1984، ص - 193، 197.

وقد انطلقت هذه التنظيمات بعد تصفية الجيش الإنكشاري سنة 1826 من خلال الإصلاحات التي أقرها السلطان محمود الثاني سنة 1839 والدستور العصري لأنبه السلطان عبد المجيد الذي عرف باسم "فرمان كل خانة" سنة 1839... وهي جميعها تنطبع بطابع عدم الانطلاق من تهيئة التجربة الحضارية الإسلامية، وبذلك كانت نقطة الانطلاق في الأحداث التدريجي للمفاصلة بين الخصوصية الحضارية الإسلامية وبين إجراءات وتنظيمات ومؤسسات التغيير خلال هذه المرحلة التي امتدت إلى بداية القرن العشرين واستمرت حوالي 100 سنة ومع ذلك لم تحقق الأهداف المرجوة ومنها استعادة قوة دولة الخلافة وهبتها العالمية وازداد تدهور الأوضاع، الأمر الذي يؤكد بأن كل إصلاح لا يراعي الواقع الحضاري مصيره الفشل والإخفاق، وبالمقارنة مع الإصلاحات اليابانية التي تمت خلال نفس الفترة فقد حققت نجاحات كبيرة ارتكزت على مراعاة الانتماء الحضاري الشرقي.

2. المرحلة الثانية:

وتبتدى منذ الإعلان عن قيام الجمهورية التركية بقيادة الكمالين وكانت محاولة التغريب خلالها أكثر وضوحاً وأشد ضراوة وبأساليب قسرية قهرية لم يسبق لها مثيل، فقد هيأت الدول الغربية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى، الفرصة المناسبة للرجل الذي قام بعملية التحديث التغريبي¹. باعتباره قائد للحركة القومية التركية الحديثة التي: "كانت معروفة باتجاهها الغربي وتأثرها بالحضارة المادية الغربية، وسيرها بالخط العلماني الواضح أو المحارب للإسلام أشد الحرب"²

إن مصطفى كمال: "لم يكتف بتكثيف شعبه، هذا التكثيف الخارجي وفقاً لعادات الغرب بل طمع في أن يشرهم روح أوروبا أيضاً..."³. ولبلوغ هذا الهدف فقد: "أعلن العلمانية، وألغى الخلافة وبدل الأبيدية، إذ استعمل اللاتينية عوضاً عن العربية لينقطع حاضر الأمة عن ماضيها، وجعل يوم العطلة الأسبوعية يوم الأحد عوضاً عن يوم الجمعة وأمر بلباس القبعة، وحذف المادة التي تنص على أن الدين

¹ راجع كارل بروكلمان، مرجع سابق، ص — 688 وما بعدها.

² د. إسماعيل أحمد ياغي وعمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، الجزء I، دار المريخ طبعة 1984، ص. 157.

³ كارل بروكلمان، مرجع سابق، ص — 699.

الرسمي للدولة هو الإسلام وأخذ بالقانون السويسري... ومنع الآذان باللغة العربية...¹. وألغيت وزارة الأوقاف وقضت الحكومة "في قسوة وعنف على كل نقد ديني لتدابيرها... وذهبت إلى أبعد الحدود فحددت عدد المساجد... كذلك خفض عدد الواعظين... وأوصدت أبواب جامعين من أشهر جوامع استنبول في وجه المصلين ليحول أولهما - آياصوفيا - إلى متحف، وثانيهما - مسجد الفتح - إلى مستودع، أما القانون الديني، الشريعة، الذي كان حتى ذلك الحين معمولاً به في صعيد العلاقات العائلية والزوجية فقد استبدل به قانون مدني مستمد من القانون السويسري... وما هي إلا فترة حتى فرض اللباس الأوروبي على طبقات الشعب جميعاً"². ذلك هو التصور الساذج لعملية التغيير والفهم السطحي لعوامل التطور.

إن هذا التغيير حاول إلغاء الخصوصية الحضارية للشعب التركي وقد وصفه كارل بروكلمان قائلاً "والواقع أن هذا الانقلاب أدى إلى قطيعة أخرى ما بين تركيا وماضيها الإسلامي من جهة، وما بينها وبين أخوات الأتراك في الدين، في سائر الأمصار الإسلامية، وهي قطيعة لا نستطيع إلى اليوم تقدير نتائجها كلها"³.

ورغم هذا فقد: "تداعت تركيا وسقطت فلم تقم لها قائمة إلى اليوم وتداعي معها وبعدها العالم الإسلامي بلدا بلدا"⁴.

ففي حين وجدنا بأن النموذج الياباني قام على التوفيق بين هويته الحضارية ومتطلبات التحديث فتعامل تعاملًا إيجابيًا مع خصوصية الحضارية، نجد العكس في النموذج التركي قام على أساس هدم وإلغاء خصوصيته الحضارية بغية الوصول إلى مستويات التطور السائدة، فنجحت اليابان وأخفقت تركيا وكل من سلك منهجيتها التغييرية.

¹ د. إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، مرجع سابق، ص - 157.

² كارل بروكلمان، مرجع سابق، ص - 698 وما بعدها.

³ نفس المصدر، ص - 700.

⁴ د. عبد الحليم عويس، دراسة لسقوط ثلاثين دولة إسلامية، دار الصحوة، ط3، 1984، ص - 198.

ثالثاً: التركيب الديني ودوره التفاعلي الداخلي ومع المحيط الحضاري الغربي:

يتميز المجتمع التركي بوحدة الديانة لدى الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب التركي التي اعتنقت الإسلام وتفاعلت معه طوال قرون عديدة، وارتقت بهذا الانتماء إلى التقدم الحضاري، وتعايش مع هذه الأغلبية أقلية مسيحية ويهودية. ويتميز التركيب الديني في المجتمع التركي بالخصائص التالية:

1. سيادة الديانة الإسلامية، بعقائدها وأخلاقياتها

وسلو كيات معتنقيها وتعايش الأقلية العقائدية المسيحية واليهودية المتوطنة في هذا المجتمع في حالة وئام وانسجام إذا استثنينا الاستغلال السياسي الخارجي لهذه الأقلية سواء من طرف الدول الغربية، أو من طرف الحركة الصهيونية العالمية.

2. الطابع الإلهي للديانة الإسلامية ونقاؤها من الأهواء البشرية

وفعالية عقائدها وأخلاقياتها وتعاليمها... وانسجام تشريعاتها مع الفطرة الإنسانية.

3. الطابع الشمولي للتشريعات والتعاليم الإسلامية

فهي تتناول كافة القضايا المتعلقة بالحياة الإنسانية، فما من جانب من جوانب الحياة إلا ونجد بأن هنالك مجموعة من التوجيهات الإسلامية والضوابط الشرعية التي تنظمه، أمّا خاصية الإحاطة الشاملة التوجيهية للمجتمع التي تفتقدها التعاليم الدينية الوضعية.

إن هذا التركيب الديني بالمجتمع التركي يبرز صعوبة واستحالة التوفيق والدمج بين المنظومة الإسلامية التي تؤيدها الأغلبية المجتمعية وبين منظومة التحديث التغريبي التي تحاول النخب العلمانية فرضها، وهنا حدث الصراع الداخلي الذي تحول إلى أداة لتكريس الانحطاط وإعادة إنتاج أوضاع التخلف. فكلما انطلقت الإصلاحات التغييرية بالمجتمع من مراعاة التعاليم والتشريعات الإسلامية واستوعبتها وتمنتها ووظفتها كلما قل ذلك الصراع لصالح الاستقرار الذي يعبى الإمكانيات المجتمعية وخاصة المعنوية منها بصورة تضمن التحول الإيجابي للمجتمع.

والنموذج التركي أثبت بأن إجراءات تجاوز دور الدين في عملية التغيير ومحاولة إقصائه وعزل تأثيره مآلها الفشل ولذا فقد كان الشعب التركي رافضا لمعظم التنظيمات التحديثية وأن: "أعظم شعور كان يبدو في نفوس الأتراك كره الأجنبي سياسيا يبعث بهم إلى مناوأة العداء لا لمبدأ الرقي نفسه بل للمشاريع التنظيمية إن كانت لها صبغة أوروبية ولكل برنامج إصلاحى تعرضه الدول الأجنبية"¹

فكانت مسيرة التطور مسيرة صراع مع المنظومة الدينية وتوجهاتها العقائدية والأخلاقية... ولم تكن مسيرة حفاظ على المقومات الدينية وتوظيفها في الداخل ولم تراع عند تفاعل تركيا مع المحيط الحضاري الخارجي.

فعلى المستوى الداخلي حرمت تركيا من الجوانب الهامة لتركيبها الدينية وما تتيحه من قيم إيجابية ودافعية إنجازية وإمكانية تعبوية للموارد، وما ينتج على توظيفها من استقرار سياسي واجتماعي وثقافي... يشكل المناخ الضروري لنجاح الجهود التغييرية، فوقعت بشكل تدريجي في دائرة الصراع الداخلي الذي نتج عن محاولة أحداث القطيعة مع قيم المجتمع وعقائده من أجل التحديث التغريبي للمجتمع.

أما على المستوى الخارجي فإن المنظومة الدينية بخصائصها الإسلامية كانت في حالة صراع دائم ومتجدد مع المنظومة الغربية، فالدول الغربية تخشى من المحاولات الجادة لحدوث بعث حضاري في البلاد الإسلامية ينافس الحضارة الغربية، ورغم قيام التجربة التركية. بمحاولة الاندماج في محيط الحضارة الغربية وإحداث نوع من القطيعة مع الهوية الحضارية الإسلامية، ومع ذلك بقيت نظرة الدول الغربية لها نظرة المنافس الإيديولوجي التاريخي، فلم تكن مكاسب التقارب كما توقعها الكماليون، ولم تحافظ على شخصيتها الحضارية وتستفيد منها وتتفاعل إيجابيا مع الحضارة الغربية بصورة تضمن استيعاب منجزاتها.

وتستنتج بأن سلطات التغيير لم تتعامل بصورة علمية وموضوعية مع أوضاعها الداخلية ولم تتفاعل إيجابيا مع المحيط الخارجي.

¹ أحمد رضا بك، وثائق الحروب الصليبية، ترجمة محمد بورقية ومحمد الصادق الزمولى، دار بوسلامة، تونس، ط3، 1977، ص- 27.

رابعاً: دور الدولة في التجربة التركية:

لقد قامت الدولة بدور حيوي سلمي في عمليات التغيير... بدءاً من تعاملها السلمي مع الموروث الحضاري الذي يجسد تميزها، وتفاعلها الاندماحي السلمي مع المحيط الحضاري الغربي الأمر الذي أضعف ثقة المجتمع فيها، فقامت بجميع إجراءاتها التغييرية التحديثية عن طريق العنف والإكراه والاضطهاد وليس عن طريق الإقناع والمشاركة الشعبية الفاعلة وهذا عكس ما حدث تماماً في التجربة اليابانية.

كما أن الدولة لم تقم بدورها في حماية الاقتصاد الوطني خاصة في فترة التحولات الكبرى الأمر الذي حرم الاقتصاد الوطني من وفورات النمو الاعتيادي التكاملي، وذلك لأن معظم إجراءات التغيير والإصلاح كانت في غالب الأحيان يتم تحت ضغط الدول الغربية ومن أجل تحقيق مصالحها في اختراق السوق التركية ومازال هذا الوضع إلى يومنا هذا حيث تعمل تركيا على تطبيق البرامج المفروضة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي. وتدهورت مكانتها الدولية وتقرزم دورها السياسي وأضحت مجرد كيان ضعيف في العلاقات الدولية خاضع للاستقطاب الغربي، يساهم في تنفيذ مخططاته سواء خلال فترة الصراع بين العسكريين الرأسمال والاشتراكي حيث انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في سبتمبر 1951 وأصبحت مصدراً لحصول الولايات المتحدة على أكثر من 25% من المعونات الأمنية من الاتحاد السوفيتي، أو خلال الفترة الحالية للنظام الدولي المتجدد بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتجدد هيمنة المعسكر الرأسمالي بحيث رغم فقدانها لمركزها الإستراتيجي في ظل تغير الأوضاع الدولية إلا أنها مازالت تساهم بشكل حيوي في تنفيذ المخططات الغربية فقد لعبت دوراً هاماً في حرب الخليج الثانية... وهذه الحقيقة يعترف بها التيار القيايدي التغريبي في تركيا فقد وصف الرئيس السابق تورغوت أوزال تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية قائلاً: "أنه لا نستند في مطالبتنا أوروبا بضرورة قبولنا في المجموعة الاقتصادية إلى وضعنا الجيوبوليتيكي... ولكن هناك الحقيقة الثابتة المتعلقة بحماية إقليمنا للدفاع الغربي..."¹

¹ أحمد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية، ندوة العلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995،

ورغم كل ذلك فقد فشل اليوم: "الرهان التركي بإقناع أغنياء أوروبا بالانتماء التركي"¹. ولم يفشل الرهان الياباني الذي حافظ على تميزه وخصوصيته ووزنه الدولي.

¹ نفس المصدر، ص — 343.

المقارنة الإستراتيجية بين النموذجين الياباني والتركي:

قبل إبراز جوانب التباين والاختلاف بين النموذجين لابد من إعطاء صورة رقمية تظهر وزن الدولتين كما هي مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : وزن الدولتين

المؤشرات	اليابان	تركيا
المساحة كلم ²	3723213	780576
الأراضي الزراعية %	% 13	% 36
عدد السكان	125200000	61600000
الإنتاج الوطني الإجمالي (مليار دولار)	4960,7	171,4
نصيب الفرد من الإنتاج الوطني (دولار)	39600	2780
معدل التضخم	%1,7	% 89,1
معدل البطالة	% 3,1	% 10,2
الميزان التجاري (مليار دولار)	+ 120	- 6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	+ 112	- 2,5
المصدر: ATLAS ECO, Edition 1997, P=669,360		

ونبرز ذلك التباين في الجدول المقارن التالي.

و نستخلص من المقارنة السابقة بين النموذجين الياباني والتركي بعض الخصائص الهامة التي تميز عملية التغيير التنموية الإيجابية عن سائر العمليات التحديثية التغريبية التي تمت في بلدان نامية كثيرة وأهمها:

1 - المركز الحضاري لعملية التنمية فعلية التغيير الناجحة في تاريخ الشعوب والمجتمعات لابد أن تنطلق من تبيين موروثها الحضاري واستيعابه وعدم تجاوزه بحيث تضمن الحفاظ على شخصيتها الحضارية المتميزة.

وقد دلت التجربة في البلدان النامية بأن مرجع الإخفاق في الجهود التغييرية يعود إلى افتقادها للمركز الحضاري. ولاشك في أن بروز بدائل حضارية متنوعة سوف يخفف من حدة الهيمنة الحضارية الغربية وأحاديتها وآثارها وصولاً إلى عالم تعدد فيه الحضارات والتجارب وفرص التطور.

2 - المقدرة التوظيفية للإمكانات الأخلاقية والعقائدية والروحية في عملية التحول المجتمعي، فقد تبين بأن حسن توظيف الموارد المعنوية بالمجتمع وعدم إهمالها وتعطيلها يعد من العناصر الحاسمة في عملية التغيير، وأن معظم الدول المتقدمة قد استغلت هذه الإمكانات في مراحل تطورها ومكنها ذلك من اكتساب مواقع هامة في العالم المعاصر، ومن هنا نؤكد بأنه لا يمكن الفصل بين الكفاءة التخصيصية للمواد المادية وبين الكفاءة التوظيفية للمواد المعنوية.

3 - القدرة الإنتفاعية من الأوضاع السائدة والمتجددة للعلاقات الدولية التي تعظم المصلحة الوطنية وتقلل من الانعكاسات السلبية إلى أقصى حد ممكن، وقد تبين لنا كيف ساهم الانفتاح المخطط والهادف والمدرّس في رفع كفاءة الجهود التنموية، والعكس فإن الاندماج السلبي الكبير والمتسرع حرم الاقتصاد الوطني من فرص التطور المتكامل والنمو الاعتيادي لأنشطته وجرفه ومهنته ...

4 - الدور الحيوي لدولة المجتمع التي تتمتع بالمصادقية الإستحقاقية من حيث كفاءتها التسييرية والتعبوية، ومن حيث تجاوها مع أهداف وطموحات الأغلبية في المجتمع، ومن حيث دورها في تحقيق الاستقرار وتخفيف حدة الصراع داخل المجتمع ودورها في حماية الاقتصاد الوطني، ودلت التجربة كذلك بأن دولة النخب التي تقوم على القهر والاستبداد وفرض الوصاية على الأغلبية، بواسطة أجهزتها ومؤسساتها وقوانينها وانحرافاتها وضعف دورها، ساهمت في إعادة إنتاج التخلف.

المراجع

— أودين رايشاور، اليابانيون، ترجمة ليلي الجبالي، سلسلة عالم المعرفة 136/1989 - ص. 47.

— ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط2، 1989، ص.

252.

— محمد عبد الشفيع عيسى، مسارات غامضة ومصادر غير مؤكدة، بحث في الخيـار الشرق أوسطي وبدائله، محلية، المستقبل العربي، 4/1995، ص. 5.

— وليم ج. أوشتي، النموذج الياباني في الإدارة، ترجمة حسن محمد يس، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1405 هـ، ص. 21 وما بعدها.

— أورهان كولوغلو، أهمية الموروث التاريخي العربي — العثماني، ندوة العلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير، 1995، ص. 30، 31.

— كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط6، 1974، ص. 537.

— عبد الجليل التميمي، أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني، ندوة العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص. 42.

— السلطان عبد الحميد، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، ط3، 1984، ص. 193، 197.

— د. إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، الجزء I، دار المريخ طبعة 1984، ص. 157.

— د. عبد الحليم عويس، دراسة لسقوط ثلاثين دولة إسلامية، دار الصحوة، ط3، 1984، ص.

198.

— أحمد رضا بك، وثائق الحروب الصليبية، ترجمة محمد بورقية ومحمد الصادق الزموني، دار بوسلامة، تونس، ط3، 1977، ص. 27.

— أحمد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية، ندوة العلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص. 342.

— داني ليزايمير وفينود توماس، جذور نجاح شرق آسيا، مجله التمويل والتنمية، مارس 1994،

ص. 6 ، ATLAS ECO 1997.

جوانب التباين بين التجربة التركية والتجربة اليابانية

التجربة التركية	التجربة اليابانية	جوانب التباين
مكانة جيوستراتيجية هامة، وعلاقات خارجية فاعلة انطبعت بتزايد الصراع والاحتكاك مع القوى الغربية المتنامية.	مكانة جيوستراتيجية ضعيفة، وعزله عن التأثيرات الخارجية، وعلاقات خارجية ضعيفة وليست تصادمية مع القوى الغربية المتنامية.	أولاً: طبيعة العلاقات الخارجية والمكانة الدولية قبل مرحلة التطور الحاسمة.
افتتاح كبير على الحضارة الغربية، متسرع وغير مدروس.	افتتاح تدريجي على الحضارة الغربية متحفظ ومدروس وهادف.	ثانياً: طبيعة العلاقات أثناء مرحلة التطور الحاسمة.
تعامل سلبي يتجلى في محاولة إحداء الطبيعة مع الهوية الحضارية من أجل الوصول إلى مستويات التطور الغربية.	تعامل إيجابي يتجلى في التوفيق الجاد والفعال بين الهوية الحضارية وبين احتياجات التطور ومتطلبات التحديث.	ثالثاً: طبيعة التعامل مع الخصوصية الحضارية.
لم توظف المنظومة الدينية رغم طابعها الإلهي الشمولي والقيام بإجراءات تهدف إلى تجاوز وتحامل الدور التفاعل للدين في حياة المجتمع التركي واشتداد الصراع مع المحيط الحضاري الغربي وذلك لتزايد خوفه من البديل الحضاري الإسلامي.	توظيف المنظومة الدينية وتأمين دورها رغم طابعها الوضعي الوشي الجزئي، على المستوى الداخلي، وإنعدام الصراع العقائدي مع المحيط الحضاري الغربي وذلك لعدم الخوف من اليابان كمنافس إيديولوجي.	رابعاً: التركيب الديني ودوره التفاعلي الداخلي ومع المحيط الحضاري الغربي.
مكانة سياسية تابعة من التسلط الخارجي على مجموع الأمة، ودور سلبي في حماية الاقتصاد الوطني وعدم تحقيق عوامل التماسك والاستقرار والتميز.	مكانة سياسية تابعة من التركيب العقائدي دور حيوي فعال في حماية الاقتصاد الوطني وتنمية عوامل التماسك الاجتماعي والتميز الحضاري	خامساً: دور الدولة في فترة التحول.

